العلم يعم الممكن ويخص فيعلم جواز وجوده وعدمه
وجميع اوجه الجواز المتطرقة اليها والامكنة والازمنة
ويخص من حيث انه يعلم ان الواقع وجه من هذه الوجوه
فلكل صفة عموم من حيث انه ذاتها وخصوص من حيث
نسبة بعضها لبعض فلا يخرج بقدرته الا ما اراده وعينه
ولا يعين الا ما علم وقوعه بوقوع الشيء على وجه من
الوجوه يعين لنا انه ما علمه الا على ذلك الوجه انتهى كلام
الشهرستاني ووجه احد التدقيق منه ظاهر بالعموم
استقلالا والخصوص اضافة والله اعلم قوله
والعلم يتعلق بنفسه لانه داخل في الاوجه التي يتعلق بها
العلم فيعلم بعلمه العلم وذاته وسائر الصفات قوله
بجميع الواجبات نعت لمحذوف اي الامور الواجبات تشمل
تصورها وتصديقها فهو اسمل مما في الكبرى حيث قال
يتعلق بجميع اقسام الحكم العقلي لما علمت انه يخص الحاكم
بل يشمل التصور الساذج اي الخالي عن الحكم كما تشمل
الحكم واطرافه الثلاثة التي هي المحكوم به وعليه والنسبة
فتامله وقد حد العلم بحدود وكثيرة واكثرها مدخول
قال ابن الحاجب اصح الحدود فيه لانه صفة توجب
تمييزا لا يحتمل النقيض وهو الذي عن ابن ذكرنا
ويقرب منه ما للمؤلف قوله لا يحتمل النقيض اخرج الظن
والشك وخرج بالانكشاف الصفات التي لا توجب انكشافا
كالقدرة والارادة والبياض والشجاعة ونحوها قوله
بوجه من الوجوه هو كما قرره في بعض تآليفه من ان العلم
يلزمه ثلاثة امور الجزم والثبات والطباق فلا
يحتمل بحسب الذهن الجزم ولا بحسب الخارج المطابقة
للواقع ولا بحسب تشكيك مشكك الثبات قوله
لا يحتمل النقيض اي عند العالم اما عند غيره فلا اذ كثيرا
ما يعلم الانسان شيئا تردد فيه غيره او ينفيه وهذا الملتم
للسمع والبصر مع العلم يحتمل انهما نوعان منه ولا يستغني

عن المشمول بالشامل كما قال وخطر الجهل في هذا العلم
كثيرا ما علي انهما ليسا بنوعين فذكرهما لا بد منه لعدم ما
يغني عنهما والقولان لاهل الحق الاشعري وغيره فالسمع
والبصر عندهم وصفات ثابتات لا يرجعان للعلم
باتفاقهم وينكشف بهما بعض ما ينكشف بالعلم وهل بينهما
تقارب فيكونان نوعا منه اولا فلا فيه قولان اما النجار
والكعبي من دهاة المعتزلة فلا يثبتون سمعا ولا بصرا
بل العلم ان تعلق بغير الموجود فهو علم لا غير وان تعلق
به سمي علما او سمعا او بصرا فتامله فذكر المص لهما بحتم
مذهب الحق مع احتمال كل واحد منهما وينفي قول المعتزلي
اذ ليسا بوصفين عنده فتامله ثم هما وان كانا مختلفا
في ثبوتهما لكن لا تفاق اهل الحق على الثبوت مع ورود
القراءة بهما ذكرهما بخلاف ادراك المشمومات وادراك
المذوقات وادراك الملموسات فان الخلاف فيه لاهل
الحق ثالثها لهم الوقف مع عدم ورود السماع به فلذا
تركه ثم ان العلم ينكشف به لمن قام به متعلقه بخلاف الكلام
فانه بسبب دلالته ينكشف به المدلول ايضا لكن لسامعه
هكذا قال بعض المحققين وهو خطيب مراكش وصرح
ان المتكلم لا ينكشف له بالكلام متعلق الكلام اذ المولى جل
جلاله يدل كلامه على امور لا نهاية لها وينكشف له منها فتامل
هذا فانه الحق والله اعلم وان كان ادراك ذكره من الكلام
بالعلم فكذا سامعه ان لم يكن له سمع وعلم لم يدركه فالة ادراك
المكاشف لشيء لا تنفي كونه كاشفا وانما قال الشيخ
ما يتعلق به لانه لو قال المعلوم لجاء ما سبق في المجرد
مع الحد ثم هو رسم فشموله للقديم والحادث لا يضر
اذ هو باللوازم ولذا اجمل فقال ما يتعلق به ليشملها
ثم ان ابهام متعلق الصفة لكونه خارجا عنها لا يوجب
انهاما في الصفة التي يقصد تمييزها من غيرها واخرج

Copyright © King Saud University